

تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر
المقدم إلى آلية المراجعة الدورية الشاملة
(٢٠٢٤)

يقدم المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية لآلية المراجعة الدورية الشاملة بتقريره عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر عن الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤ ومتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها مصر في نوفمبر ٢٠١٩ والبالغة ٢٧٠ توصية كلياً و ٣١ توصية جزئياً من إجمالي ٣٧٢ توصية تلقتها من قبل الدول الأعضاء في المجلس الدولي لحقوق الإنسان.

أولاً منهجية إعداد التقرير

- ١- تم إعداد هذا التقرير بمنهجية تشاورية مع أصحاب المصالح:
- أ- تم دعوة عدد ٧٠ من منظمات المجتمع المدني روعى في إختيارها التمثيل الجغرافي العادل ، وتنوع مجالات النشاط في حقوق الإنسان، وقد جرى في هذا الإطار التشاور مع عدد كبير من ممثلي المنظمات وممثلي المجالس القومية المتخصصة، وممثلي القطاعات المختلفة في محافظات الجمهورية، كما دعيت المنظمات الحاصلة على الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وعددها ١٠. (مرفق ١) .
- ب- إجتماعات تشاورية مع البرلمان بغرفتيه ولجانه بشأن توصيات المراجعة الدورية الشاملة . (مرفق ٢).
- ٢- تحليل آلية الشكاوى لرصد الواقع والتعامل مع ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان . (مرفق ٣)
- ٣- تحليل زيارات وحدات الشكاوى المتنقلة لعدة محافظات وإجراء زيارات ميدانية للقطاعات المختلفة في هذه المحافظات (مرفق ٤).
- ٤- تحليل نتائج الإستبيانات التي يتم توزيعها من قبل لجنة الشكاوي في زيارتها الميدانية (مرفق ٥).
- ٥- قاعدة بيانات المجلس لتحديث مستمر للبيانات الإحصائية الخاصة بالحكومة.
- ٦- ١٤ زيارة ميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل، وأماكن إحتجاز النزلاء الذين يقضوا فترة عقوبة في تلك المؤسسات على مدار الثلاث سنوات الماضية بهدف رصد خطة تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل والعمل على حل الشكاوى ، كما قدم المجلس توصيات للدولة في هذا الإطار لتطبيق قواعد نيلسون مانديلا (مرفق ٦).

ثانياً الإطار القانوني لإعداد التقرير

١- التزامات مصر الدولية التعاهدية:

- أ- التقرير الوطني للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
- ب- التقرير الوطني للجنة المعنية بحقوق الإنسان .
- ت- قدمت مصر التقرير الوطني للجنة مناهضة التعذيب .
- ث- قدمت مصر التقرير الوطني للجنة الطفل.
- ٢- الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١.
- ٣- إنهاء حالة الطوارئ في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ .
- ٤- التعاون مع لجنة العفو الرئاسي التي شكلها رئيس الجمهورية مع المجلس القومي لحقوق الإنسان.
- ٥- إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٢٠١٨
- ٦- التشريعات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان (مرفق ٧).
- أ- القانون رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية في ديسمبر ٢٠٢٠.
- ب- تعديلات قانون الإجراءات الجنائية قانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ بشأن درجات التقاضي .
- ت- تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بشأن تغليظ عقوبة تشوية الأعضاء التناسلية للإناث،
- ث- تغليظ عقوبة التحرش الجنسي بموجب القانون ١٤١ لسنة ٢٠٢١ (قانون العقوبات)
- ج- تعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بالقانون رقم ٢٠٠ لعام ٢٠٢١
- ح- إصدار قانون رعاية حقوق المسنين رقم ١٩ لعام ٢٠٢٤.
- خ- قرار النائب العام في ٢٠٢٠ بشأن إنشاء مكتب حماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة ، وإضافة إختصاص بشأن حماية المسنين إلى مكتب حماية الطفل .
- د- القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر برقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥.
- ذ- القرار الوزاري رقم ٣٨٠٥ لسنة ٢٠٢٢، بتشكيل اللجنة القضائية المختصة بقضايا ومحاكم الأسرة؛ لإعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية، (وحتى الآن لم تخرج مسودة القانون للنور، ولم يُحل للبرلمان للمناقشة. و أكدت رئاسة الجمهورية على العمل على سرعة اصدار التشريع في اقرب وقت).

في هذا الإطار

- أ- يثمن المجلس القومي لحقوق الإنسان علي التزام مصر بتقديم تقاريرها للجان التعاهدية، وتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي لحقوق الإنسان في مصر.

ب- يطالب المجلس بضرورة إصدار القوانين المكملة للدستور والقوانين الخاصة بتجريم العنف ضد المرأة وتلك التي تشرح المفاهيم غير المعرفة في الدستور المصري بشأن مكافحة الإرهاب منعا لإساءة استخدامها، أو توظيفها لإنتهاك بعض الحقوق والحريات العامة.

ثالثاً: الحقوق المدنية والسياسية

١- مناهضة التعذيب:

- أ- إتساقاً مع عدم تحفظ مصر على أى من أحكام إتفاقية مناهضة التعذيب التي إنضمت إليها عام ١٩٨٦ :
- يصنف الدستور المصرى والقانون الوطنى جريمة التعذيب بأنها لا تسقط بالتقادم ، كما قصر القانون رفع قضايا التعذيب على النيابة العامة.
- إستهداف الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مناهضة التعذيب بجميع صورة وأشكاله، والتحقيق فى الإدعاءات ذات الصلة وحماية حقوق الضحايا إتساقاً مع الدستور والتزامات مصر الدولية، والحد من أى شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل إنتهاكات لحرمة الجسد سواء كان ذلك فى الجهات أو الأماكن العامة أو الخاصة وإحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المختصة.
- صدر القانون رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية فى ديسمبر ٢٠٢٠ لوضع الأسس والمعايير والضوابط اللازمة لإجراء البحوث الطبية الإكلينيكية، وحماية من يخضعون للتجارب سواء كانت هذه البحوث وقائية أو تشخيصية، علاجية أو غير علاجية، تداخلية أو غير تداخلية، وقد جاء القانون متسقاً مع المعايير الدولية لنورمبرج بشأن التجارب الطبية المسموح بها وإعلان هلنسى .
- ب- يوصى المجلس القومى لحقوق الإنسان بضرورة إعادة النظر فى صياغة المواد القانونية المتعلقة بتعريف جريمة التعذيب والعمل على بنى نهج أكثر شمولاً فى التعامل مع إدعاءات وممارسات التعذيب، وكذلك يطالب بتقييد لجوء القضاء إلى فرض عقوبة الإعدام فى أضيق الحدود بما يتسق مع الإتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر.

٢- مكافحة التمييز :

أ- تنص المادة ٥٣ من الدستور على " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض " .

ب - يوصى المجلس القومى لحقوق الإنسان بضرورة انشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز وذلك تفعيلاً لنص المادة ٥٣ من الدستور .

٣ - ضمانات المحاكمة العادلة :

أ - نظم المجلس القومى لحقوق الإنسان ثلاث حلقات نقاشيه حول " الحق فى محاكمة جنائية عادلة ، شارك فيها ممثلين لوزارة العدل والداخلية وخبراء مستقلين بهدف تطوير منظومة العدالة ، والإتجاه صوب التحول الرقمى ، وتطوير التقاضى الإلكتروني وتطبيقه بالمحاكم.

ب- ويطالب المجلس بأن تسفر المناقشات فى مجلس النواب عن تعديل قانون الإجراءات الجنائية ليوفر فرصة للتخلص من معوقات كبيرة امام إنفاذ حقوق الإنسان.

ت- يوصى المجلس بالآتى:

- بالتسريع بوتيرة رفع كفاءة المنظومة التكنولوجية، والربط الإلكتروني، ورفع قدرات مهارة القائمين على تلك المنظومة لتحقيق العدالة الناجزة منعا لإطالة أمد المحاكمات، أو تقييد فرص المتهمين فى التواصل مع الدائرة القضائية،
- زيادة أعداد القضاة للوصول للعدالة السريعة والناجزة .
- رفع الوعي العام بالثقافة القانونية بحقوق المواطن فى مراحل التقاضى
- إصدار تشريع لقانون ينظم حماية الشهود والمبلغين .

٤- الحريات العامة

- فى مجال حرية الرأى والتعبير:

أ- نصت المادة ٦٥ فى دستور ٢٠١٤ على أن حرية الفكر والرأى مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه قولاً، أو كتابة أو تصويراً، أو غير ذلك من وسائل النشر، كما إستهدفت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان صدور قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات وتداولها، وهذا بالإضافة إلى عقد إجتماعات

للوصول لتوافق مجتمعي حول مشروع قانون ينظم إتاحة وتداول المعلومات في ضوء صدور قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ .

ب- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان : بسرعة إصدار قانون يكفل حرية إتاحة المعلومات، وتداول المعلومات لإستكمال البنية المؤسسية لحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وإنفاذها ، كما تبنى المجلس القومى مقترح بشأن إتاحة محتوى الصحف القومية بصيغة صوتية تمكيناً للأشخاص ذوى الإعاقة البصرية فى المعرفة .

في مجال الحق في تكوين الجمعيات غير الحكومية والعمل الأهلي :

- أ- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم ممارسة العمل الأهلي في يناير ٢٠٢١ .
- ب- صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل قانون تنظيم العمل الأهلي بهدف مد مهلة تقنين أوضاع مؤسسات المجتمع الأهلي لمدة عام آخر .
- ت- إعلان رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدني. تقديرا لجهود المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وأهمية الشراكة مع المجتمع المدني .
- ث- إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي في ١٣ مارس ٢٠٢٢، بمشاركة وعضوية كبرى مؤسسات العمل الأهلي والتنموي في مصر حيث ضم ٢٤ جمعية ومؤسسة أهلية وكيان خدمي وتنموي، منهم الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي يضم في عضويته ٣٠ اتحاد نوعي و ٢٧ اتحاد إقليمي.
- ج- يتابع المجلس القومي لحقوق الإنسان ويشارك في دعم قدرات الجمعيات والعمل الأهلي بتقديم التدريب منفردا وبالتعاون مع الجهات المانحة.

حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية :

- أ- إصدار القانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية. وتعديلا لهذا القانون، فقد صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الكنيسة الكاثوليكية ، ويرى المجلس أن القانون قد تم تنفيذه ، الأمر الذى مثل نقلة نوعيه فى الحقوق المدنية والسياسية للمسيحيين .
- ب- تابع المجلس القومي لحقوق إصدار وزارة الأوقاف لأكثر من (١٨٢) مؤلفاً ومترجماً لنشر الفكر الوسطي المستنير والذي يدعو إلى القضاء على التمييز المستند إلى الدين .
- ت- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بمواجهة الخطاب الدينى المتشدد بصورة إيجابية وإستمرار تجديد الخطاب الدينى لترسيخ ما يعزز نشر قيم التسامح ونبذ التطرف وتفنيد الأفكار المتطرفة.

٥- مكافحة الهجرة الغير شرعية والاتجار بالبشر :

- أ- أصدرت الدولة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة الغير شرعية (٢٠١٦- ٢٠٢٦) والتي تستهدف حماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الإستغلال من جانب المهربين وهم الشباب والأطفال وأسرههم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى .
- ب- إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية التى تقوم بالتعاون مع كافة الأجهزة القضائية والشرطية المعنية على تطوير وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بهذه الجرائم لتعزيز التعاون وإيجاد الحلول اللازمة لمكافحة الظاهرة والحد منها.
- ت- صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ لتعديل أحكام قانون مكافحة الهجرة الغير شرعية وتهريب المهاجرين وتم تشديد العقوبة على كل من ارتكب هذه الجريمة.
- ث- كما خصصت النيابة العامة في سبتمبر ٢٠٢١ نيابات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بمقر كل نيابة إستئناف على مستوى الجمهورية تختص بالتحقيق فى هذه الجرائم.
- ج- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بتكثيف التوعية بحقوق الفئات المعرضة للخطر المتمثل فى الهجرة غير الشرعية بمواجهة التحديات وضمان الملاحقة القضائية فى حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكذلك إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر لضمان حماية جميع الأشخاص ضحايا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال .

٦- حقوق اللاجئين والوافدين :

- أ- مصر موقعة على إتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١ ، والبرتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ .
- ب- تزايدت أعداد اللاجئين بصورة كبيره فى الفترة الأخيره نظراً لتزايد النزاعات المسلحة فى العديد من الدول المجاورة ، وطبقاً للإحصائيات الدولية والتقديرات الدولية وصل عدد اللاجئين إلى ٦٠٠ ألف لاجئ ، وعدد الوافدين إلى حوالى أكثر من ٩ ملايين وافد وظيف يعيشون في مصر من نحو ١٣٣ دولة، بنسبة ٥٠,٤% ذكور، و ٤٩,٦% إناث، وبمتوسط عمري يصل إلى ٣٥ سنة، يمثلون ٨,٧% من حجم سكان مصر.

ت- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان الحكومة التدقيق في أعداد اللاجئين في مصر وتفادي الخلط الحاصل في الأرقام بينهم وبين المهاجرين ، وللوقوف على قيمة ما تتحمله الدولة من خدمات في مختلف القطاعات لرعايتهم ، كما يقع على عاتق وزارة الداخلية تسجيل وإثبات إقامتهم .

رابعاً : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أ- في مجال السكن :

- شهد الحق في السكن أعمالاً تنموية كبيرة وزيادة الإنفاق الحكومي وزيادة المستفيدين من هذا الحق حيث نفذت الحكومة المصرية المشاريع التي تساهم في ضخ الاستثمارات في تنمية البنية التحتية وتنفيذ مشاريع تساهم في حل مشاكل المناطق العشوائية وإتاحة خدمات الصرف الصحي، والغاز الطبيعي.
- كما عملت على تنفيذ مشروعات قومية تنموية تستهدف تحسين مستوى المعيشة مثل "مبادرة حياة كريمة" التي تعمل على تطوير القطاع الريفي الذي يعيش فيه مايقرب ٥٥٪ من المواطنين.
- تنفيذ مشاريع إتاحة سكن مناسب لمحدودي ومتوسطي الدخل ووفقاً للتقرير السنوي لمؤشرات أداء صندوق دعم الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري ، حيث إستقاد أكثر من ٥٤ ألف مواطن من الحصول على وحدات سكنية مدعمة لفئة محدودي الدخل أكثرهم في مناطق متاخمة لإقليم القاهرة الكبرى ، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة من خلال الجهاز الحكومي و المصنفة كمساكن إقتصادية حوالي ١٠٤,٧ ألف وحدة سكنية .
- ب- تطوير العشوائيات ونقل سكان المناطق غير الآمنة لمساكن بديلة و عدد المستفيدين ١,٢ مليون مواطن.

ت- في مجال الصحة:

- يطالب المجلس بسرعة تنفيذ قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لعام ٢٠١٨ بمرحلتيه لتوفير الرعاية الصحية لكافة المواطنين غير القادرين و الذى يتم تطبيقه تدريجياً.

ث- في مجال التعليم:

- لا يزال التعليم يمثل التحدى الأكبر أمام الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان للأسر الأكثر تعرضاً للخطر وذلك بسبب إجماع بعض الأسر الفقيرة عن إلحاق أطفالها بالتعليم والزج بهم فى سوق العمل ، الأمر الذى ظهر فى إرتفاع عدد المواليد فى الأسر الأكثر فقراً ، لذا تظل عمالة الأطفال تمثل إفتئاتناً على حقوق أطفال الأسر الأشد فقراً .
- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بزيادة ميزانية التعليم والبحث العلمي، وتطويره ليتماشى مع متطلبات العصر، وزيادة عدد المدارس، وخفض التكدس في الفصول، وإتاحة وجبة مدرسية، والعمل علي الوصول لصفر نسبة أمية.

ج- في مجال حقوق المرأة :

- حققت المرأة المصرية قدراً غير مسبوق من الحقوق فى المجال العام وأصبحت كافة المجالات العامة مفتوحة أمام المرأة دون تمييز وإرتفعت معدلات مساهمة المرأة فى مجال العمل الحكومى وتبقى حقوق المرأة فى نطاق الأسرة بحاجة إلى قانون جديد للأحوال الشخصية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة ويجرى حواراً مجتمعياً تساهم فيه المنظمات الأهلية التى تقودها نساءً لتقديم مشروع قانون أكثر عدلاً ، وتوجد حالياً على الساحة عدد من مشروعات القانون بعضها تقدمت به الحكومة وبعضها تقدم به الأزهر ولا يزال الحوار مستمراً .
- إنشئت اللجنة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث) للمرة الأولى فى تاريخ مصر عام ٢٠١٩.
- تمثيل المرأة فى المناصب القيادية: فى دوائر صنع القرار حيث اعتلت المرأة ولأول مرة فى ٥ مارس ٢٠٢٢ منصة مجلس الدولة، وبلغت نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان ٢٨٪، وفى مجلس الشيوخ ١٤٪، وفى مجلس الوزراء ٣٠٪، وفى المجلس القومي لحقوق الإنسان ٤٤٪، وجاءت كنانبة للمحافظين بنسبة ٣١٪، وتمثيلها بنسبة ٢٧٪ كنانبة للوزارات، و ٦٥٪ نسبة تمثيلها فى السلك الدبلوماسى، وتم زيادة عدد النساء مستشارى رئيس الجمهورية .
- كما تولت المرأة مناصب فى السلك الشرطي حيث وصلت المرأة فى جهاز الشرطة لدرجة مدير إدارة، حيث تم تعيين سيدة برتبة لواء فى منصب مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان كما تم التوسع فى دور المرأة لتشمل مهام الشرطة النسائية حماية المرأة و الطفل و تقديم الخدمات الامنية لهم و تقديم الدعم لمساعدة ضحايا العنف الاسري و مكافحة التحرش الجنسي .
- قامت وزارة الداخلية بإشراك المرأة فى عمليات حفظ السلام على المستوى الدولي كما شاركت المرأة أيضاً فى الحماية المدنية حيث تم إنشاء وحدة إطفاء نسائية.
- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بزيادة عدد البعثات التعليمية الخارجية للنساء، وإستمرار الجهد المبذول لمواجهة عادة ختان الإناث ، ومواجهة العنف ضد المرأة .

- ح- حقوق الطفل :**
- يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بتنفيذ قانون الطفل الصادر عام ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي يلتزم بالمعايير الدولية كما جاءت باتفاقية حقوق الطفل .
- خ- حقوق ذوي الإعاقة :**
- نصت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان للمواطن المصري بمفهومها الشامل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
 - نظم المجلس في هذا الإطار المائدة مستديرة لقيادات القطاع المصرفي تحت عنوان " دور البنوك في تعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل القطاع المصرفي " لبحث التحديات التي تواجه تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي ووضع استراتيجية للتعاون تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة الخدمات المقدمة من البنوك المصرية ومراعاة استحداث خدمات ومنتجات تناسب إحتياجاتهم.
 - يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بتفعيل التشريعات والحقوق الواردة بها مثل تيسير إجراءات الحصول علي بطاقة الخدمات المتكاملة اللازمة للتمتع بالحقوق المنصوص عليها بالقانون ١٠ لسنة ٢٠١٨م ، وتوفير الإتاحة المكانية والتكنولوجية بمختلف المباني الحكومية والشارع المصري، وكفالة الحق للمرأة المتروجة ذات الإعاقة في الجمع بين المعاشين أو المعاش والمرتب.
- د- حقوق الشباب:**
- في إطار تمكين الشباب: يثمن المجلس التمثيل الفعلي في حركة المحافظين ٢٠١٩ للشباب، ، حيث ضمت ٣٩ قيادة جديدة ما بين محافظ ونائب للمحافظ، من بينهم ٦٠٪ من الشباب
 - إهتمام الدولة بتنظيم منتدى شباب العالم بشكل سنوي حيث عقدت النسخة الثالثة منه في مدينة شرم الشيخ في الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ بمشاركة أكثر من ٧٠٠٠ شاب.
 - قامت الدولة بإطلاق مشروع رواد ٢٠٣٠ تحت مظلة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بهدف تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة .
 - يوصى المجلس بزيادة نسبة تمثيل الشباب في كافة القطاعات وخاصة الإلتزام بمواد الدستور بشأن زيادة تمثيل الشباب في إنتخابات المجالس المحلية القادمة .
- د - أهداف التنمية المستدامة :**
- تواجه مصر عدداً من التحديات الإجتماعية والإقتصادية لا سيما المالية منها في ذلك الدين الحكومي وعجز الميزانية، وهو تحدي لتعبئة الموارد المالية من أجل توفير حزم تحفيز مناسبة وحماية الشرائح الضعيفة على خلفية تراجع الإيرادات الحكومية مما شكل ضغطاً على الموقف المالي في مصر.
 - استضافت الحكومة المصرية قمة المناخ ٢٧ في عام ٢٠٢٢ التي تدعو لزيادة الوعي بخطورة التغيرات المناخية حيث تعد التغيرات المناخية من أكبر التحديات الموجودة الآن .
 - يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بمزيد من التعاون بين القطاعات المختلفة للحد من الأثار الناتجة عن التغير المناخي وتحقيق العدالة المناخية ، بالإضافة إلى العمل على التوعية في كافة قطاعات المجتمع بمدى خطورة الضرر الناتج عن التغيرات المناخية والبحث عن بدائل لتقليل التلوث البيئي.
- د- وفيما يتعلق بالثقافة :**
- تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في سبتمبر ٢٠٢٢ لتحسين البيئة التشريعية والمؤسسية للملكية الفكرية في مصر .
 - يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بمواجهة التحديات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، من أهمها التحدي المتعلق بالثقافة المجتمعية السائدة وبروز الخطاب الديني غير المتسامح مع بعض الإجتهاادات الفكرية والمنجزات الثقافية والعلمية مما يتطلب من الدولة سرعة التعامل علي هذا الملف بالتعاون مع المجتمع المدني. كما يوصي بمناقشة قانون تجريم خطاب الكراهية المقدم من المجلس القومي لحقوق الإنسان وعدد من منظمات المجتمع المدني.